وزارة البلدية و البيئة

ادارة الشئون الزراعية

دراسة تحليلية لمقارنة الوضع الزراعي قبل و بعد الحصار

للفترة من 2016 حتى 2019

أعداد: د. محمد السر احمد عواض

خبير اقتصاد زراعي

اكتوبر 2020

مقدمـــــــــــــــــة :

وتعتبر دولة قطر من الدول التي تعتمد في دخلها بشكل رئيسي على النفط والغاز؛ ولا يمثل قطاع الصيد والزراعة من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019/2000 سوى 0.1% فقط ، و يعاني القطاع الزراعي القطري بشكل أساسي من مشكلة شح المياه شأنه شأن الكثير من الدول العربية، إضافة إلى أن غالبية المزارع بالدولة تعتبر مزارع ترفيهية ولا تتعامل بشكل اقتصادي قبل الحصار في يونيو 2017م

وقد كانت الزراعة ورعي الماشية وصيد اللؤلؤ وصيد الأسماك وسائل المعيشة السائدة في المنطقة لعدة قرون قبل اكتشاف النفط. على الرغم من تراجع الأهمية النسبية لهذه الأنشطة كوسيلة لكسب الرزق، عليه فقد عمدت الحكومة على تشجيع زراعة الخضروات الاساسية و ذلك بهدف توفير درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الهامة وبما يساهم في تحقيق الامن الغذائي بالدولة ، ونتيجة لهذه السياسات فقد زادت المساحة المزروعة بالخضروات بقطر نحو 1402 هكتار عام 2004م الى حوالي 2832.2 هكتار عام 2019، بزيادة تقدر بحوالي 1430 هكتار، وبنسبة زيادة تمثل 102% كما نجد انها تمثل نحو 22% من المساحة المزروعة في دولة قطر.(نشرة المساحات و الانتاج – 2019). حيث نجد ان الدولة كرست جهودها بعد الحصار بدعم اصحاب المزارع ببعض مدخلات الإنتاج كالأسمدة و البذور المحسنة والمبيدات و والخدمات الزراعية و التحاليل المخبرية و البيوت المحمية بكافة انواعها و شبكات الري و خلايا النحل غيرها بهدف زيادة المساحة المزروعة و الإنتاج في الخضروات الاساسية.

وقد بدأت دولة قطر بالقيام بتدابير هامة و نوعية نحو تحقيق الأمن الغذائي في ظل المتغيرات العالمية و يتجسد ذلك في التغييرات التي قامت بها الحكومة في جميع القطاعات ذات العلاقة من إعادة الهيكلة وتوزيع المهام وتحسين ظروف العمل وزيادة الدخول واتخاذ خُطاً أكثر جدية في تطوير القطاع الزراعي من اجل تحقيق الأمن الغذائي حيث بدأ العمل في "برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي سابقا و حاليا اللجنة الفنية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الامن الغذائي التابع تحت وزارة البلدية و البيئة بالإضافة الى جهات اخرى" والمكلف من الحكومة بإعداد الخطط والمشاريع والبرامج التي من شأنها النهوض بالقطاع الزراعي و تطوير قاعدة إنتاج للمواد الغذائية وبشكل تنموي مستدام.

قامت حكومة قطر بوضع استراتيجية لكافة القطاعات بما فيها القطاع الزراعي لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي الى 70% بحلول عام 2023م وأطلقت عليها استراتيجية الامن الغذائي. (استراتيجية الامن الغذائي).

* أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في المقارنة وضع القطاع الزراعي قبل و بعد الحصار و الجهود المبذولة في تطوير القطاع الزراعي في الدولة خاصة في ظل ظروف ندرة الموارد و الظروف المناخية التي يغلب عليها ارتفاع درجات الحرارة و ارتفاع الرطوبة لسد حاجة الدولة من انتاج الخضروات.

ومن خلال هذه الدراسة سوف نتطرق على وضع القطاع الزراعي قبل و بعد الحصار المشاكل التي تواجه تطور الزراعة في دولة قطر و ما هي الجهود المبذولة لزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي و زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي.

*** اهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة لتوضيح الدور التي قامت به دولة قطر لدعم القطاع الزراعي لتحقيق العديد من الاهداف و التي يمكن ان نوجزها فيما يلي:

1. التعرف على مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.
2. التعرف على القطاع الزراعي قبل وبعد الحصار.
3. ماهي الموارد الزراعية المتاحة.
4. انواع الدعم الزراعي المقدم لأصحاب المزارع قبل و بعد الحصار.
5. التعرف على تطور القطاع الزراعي بعد الحصار.
6. التعرف على قيمة الناتج الزراعي النباتي بعد الحصار
7. التعرف على وضع التسويق الزراعي في دولة قطر قبل وبعد الحصار
8. التعرف على نسبة الاكتفاء الذاتي قبل وبعد الحصار.
9. ما هي كمية الواردات من الخضروات قبل و بعد الحصار.
10. قياس الإنتاج المحلي قبل و بعد الحصار.

*** منهجية البحث:**

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي للقطاع الزراعي في دولة قطر وذلك باستخدام البيانات التي تم التوصل اليها، حيث تم جمع بيانات من النشرات و الاحصاءات الصادرة في دولة قطر .

*** اسلوب التحليل:**

تم اجراء التحليل الوصفي والكمي للبيانات للتعرف على وضع القطاع الزراعي و تم استخدام الاحصاء الاستدلالي لتقدير نسبة الاكتفاء الذاتي.

*** مصادر بيانات البحث:**

فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالدراسة فانه يمكن تقسيمها الى نوعين من البيانات :

1- **بيانات اولية :** من خلال زيارات ميدانية للسوق المركزي والمجمعات الاستهلاكية.

2- **بيانات ثانوية :** من العديد من المصادر مثل ادارة شئون المزارع بوزارة البلدية والبيئة بدولة قطر وغيرها من المصادر المتاحة.

نتائج الدراسة

1. مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي:

كما موضح في الجدول رقم (1) نجد ان مساهمة القطاع الزراعي القومي الاجمالي في الوقت الحاضر قد تحسنت كثير و خصوصا بعد الحصار حين نلاحظ انها كانت قبل الحصار **(1016)** مليون ريال قطري في عام 2016 و أصبحت **(1222)** مليون ريال قطري في عام 2019 حيث بلغت نسبة الزيادة 20% و على الرغم ان الموارد المتاحة تلعب دورا رئيسا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي وتطوره مثل الظروف المناخية وندرة المياه ومحدودية الاراضي كما في الجدول رقم (1) نجد ان هناك زيادة في قيمة الناتج الإجمالي الزراعي، ، كما يتضح لنا ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لعدة اسباب : اهمها الطفرة النفطية و ما يتبعها توسع في القطاع الصناعي، كما يشير الى ان مساهمة القطاع الزراعي لا تصل الى 1% وهي تعتبر مساهمة ضئيلة اذا ما قورنت في باقي الدول العربية بمتوسط 7.5% سنويا (المنظمة العربية -2019)، لكن اذا قورنت بالقطاعات غير النفطية فنجد ان مساهمة القطاع الزراعي كبيرة جدا.

جدول رقم (1) يوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي (مليون بالريال القطري)

الفترات	الأعوام	الناتج الإجمالي من القطاع الزراعي (مليون) بالريال القطري	الناتج القومي الإجمالي (مليون) بالريال القطري	نسبة التغير في الناتج الاجمالي من القطاع الزراعي	مساهمة القطاع في الناتج القومي الزراعي
قبل الحصار	2010	537	223،744	69.5	**%0.2**
	2011	590	267،150	10.9	**%0.2**
	2012	641	298،682	8.3	**%0.2**
	2013	695	337،451	8.4	**%0.2**
	2014	761	381،576	9.5	**%0.2**
	2015	828	588,733	8.8	**%0.2**
	2016	1016	552,305	22.7	**%0.2**
بعد الحصار	2017	1130	607،620	11.2	**%0.2**
	2018	1218	698،914	7.9	**%0.2**
	2019	**1220**	**698،914**	**17**	**%0.2**

المصدر: النشرة السنوية لبنك قطر الوطني المركزي

نلاحظ من الرسم أدناه أن هناك زيادة واضحة في الناتج الإجمالي للقطاع الزراعي ولكن نجد ان الناتج القومي الاجمالي في زيادة أيضا مما يجعل مساهمة القطاع الزراعي ثابتة وضعيفة وغير مرئية.

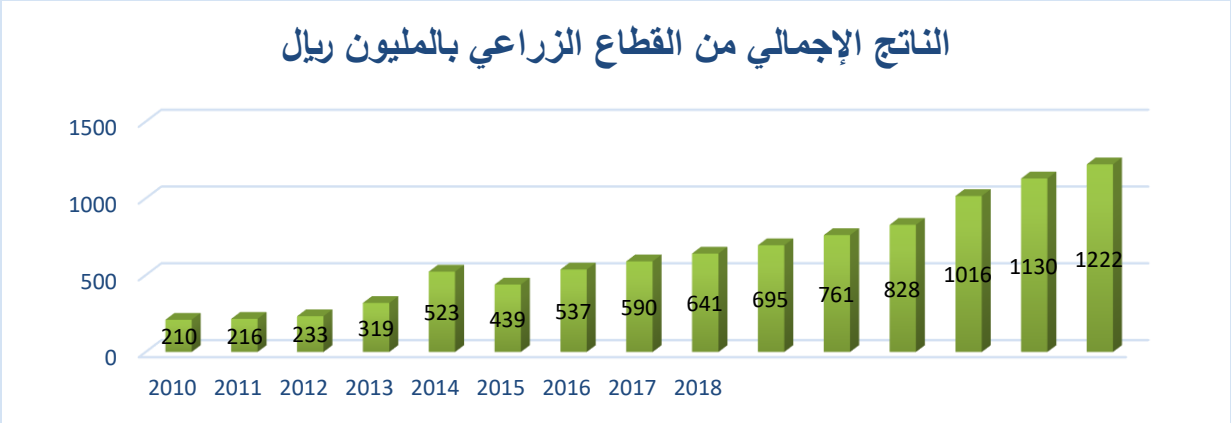

المصدر: الجدول رقم (1)

2. وضع القطاع الزراعي قبل وبعد الحصار :

كما موضح في الجدول رقم (2) مقارنة بين عدد المزارع النشطة و المساحة المحصولية قبل و بعد الحصار و نجد ان متوسط المزارع النشطة زادت بنسبة 6% حيث كان متوسط الفترة قبل الحصار من 2013 حتى 2016 حوالي عدد (881) مزرعة واصبح متوسط الفترة بعد الحصار من 2017 حتى 2019 حوالي عدد (952) مزرعة .

و يرجع ذلك الى اهتمام الدولة بالمزارع عن طريق تقديم الخدمات عبر وزارة البلدية و البيئة مجانا كما نجد ان دخول بعض المزارع في الخطة العمرانية و ملوحة التربة ادى الى انخفاض عدد المزارع النشطة في السنين الماضية .

جدول(2) يوضح المقارنة للمساحة المحصولية والمزارع النشطة خلال الفترة قبل الحصار و بعد الحصار2013/2012 حتى 2019/2018

الفترات	الموسم	المساحة المحصولية	عدد المزارع النشطة
قبل الحصار	2012/2013	12608.5	839
	2013/2014	11216.6	872
	2014/2015	11804.6	910
	2015/2016	11021.1	902
	متوسط	11662.7	881
بعد الحصار	2016/2017	11589.2	916
	2017/2018	13203.4	942
	2018/2019	12897.4	952
	متوسط	12563	937

(نشرة المساحات والإنتاج – قسم الاقتصاد والإحصاء الزراعي)

الأثار على الإنتاج والإنتاجية للخضروات:

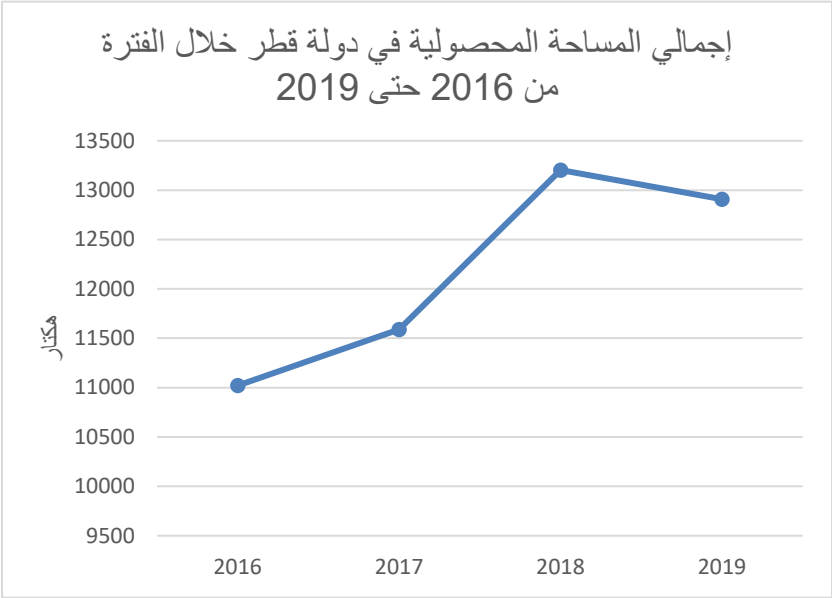

يمكن ملاحظة تذبذب في المساحة المحصولية، و عند مقارنة المتوسط المساحة المحصولية للفترة قبل الحصار(2012-2016) حيث كانت (11163) هكتار و زادت بعد الحصار بنسبة 8% و أصبحت (12563) هكتار ، متوسط المدة بعد الحصار (2017-2019) ، نلاحظ ان هناك انخفاض المساحة المزروعة نتيجة للتحول من الزراعات المكشوفة الى المساحات المحمية ذات الإنتاجية المرتفعة.

اما بشأن منظومة الإنتاج للخضروات فنجدها قد تسارعت خصوصا بعد الحصار بنسبة 72% حيث كانت (53) الف طن في عام 2016 و أصبحت (91) الف طن في عام 2019.

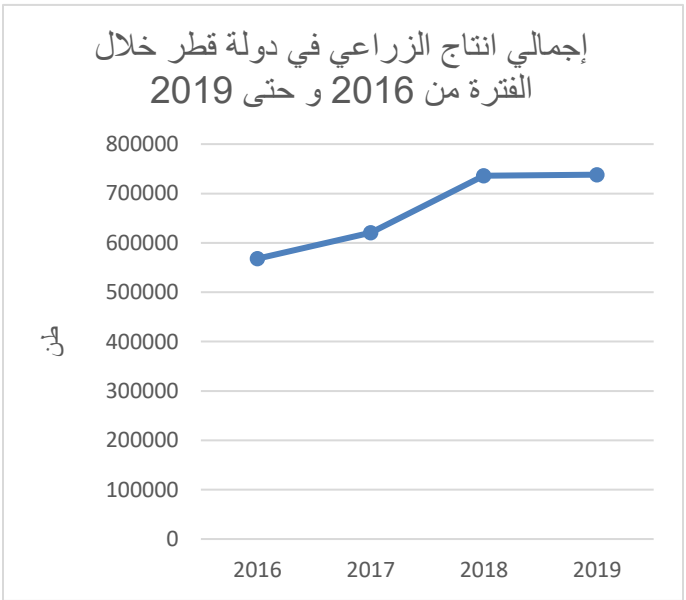

جدول رقم (3) المساحة والإنتاج لمجموعات المحاصيل خلال 2000-2019

المساحة: بالهكتار الكمية: بالطن

الفترات	السنوات	إجمالي المساحة المحصولية	إجمالي الإنتاج	الخضراوات		الحبوب		الفاكهة		الأعلاف الخضراء	
				المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
قبل الحصار	2000	9762.1	319756	2669	49276	1560	6015	2565.7	17784	2967.4	246681
	2001	6329.5	177486	1366	27634	1685.8	6937	1715.6	13697	1562.1	129218
	2002	6463.9	189165	1381.4	28658	1697.9	7130	1715.6	15507	1669	137870
	2003	7482.1	257909	1360.1	26883	1912	7083	1715.6	17318	2494.4	206625
	2004	6985.5	263677	1402.3	28705	1333.8	5490	1705.3	19036	2544.1	210446
	2005	6881.2	321254	1701.2	32705	239	1347	1695.1	20732	3245.9	266470
	2006	6985.5	308252	1402.3	37705	1333.8	2153	1705.3	22526	2544.1	245868
	2007	8455.3	362119	2934.1	53351	364.3	2052	1695.1	22526	3461.8	284190
	2008	12274.3	469760	6207.2	105306	224.7	1262	1691.8	22457	4150.6	340735
	2009	9112	399096	2178	4746	351.7	1754	2513.4	21495	4068.9	331101
	2010	10505.9	469004	2497.2	51658	410.1	2665	2773.2	22258	4825.4	392423
	2011	9021.3	386877	2126.4	45357	281.7	1700	2714.8	21554	3898.4	318266
	2012	10388.2	489305	1989.3	43565	312.8	1904	2902.8	22580	5183.3	421256
	2013	12608.5	652902	1972.3	43446.8	394.9	2259.6	3148.8	32988.6	7092.6	574206.7
	2014	11216.6	578430.1	2234.4	51594	378.5	2455.6	2495.4	28244.2	6108.3	496136.3
	2015	11804.6	629989	2339	58077	308	1914	2492	28340	6666	541958
	2016	11021.1	567981.3	2140.5	53598.9	293.5	1377.2	2652.1	29794.7	5935	483210.5
بعد الحصار	2017	11589.2	620444.7	2158.5	55578.8	276.4	1376.2	2571.3	28974.7	6583	534515
	2018	13203.4	736114.7	2778.7	74650.5	266.7	2309.3	2502.1	29276.8	7655.9	629878.1
	2019	12897.4	738081	2832.2	91470.3	153.3	1011	2302.4	264007	7620	619199

المصدر: وزارة البلدية والبيئة – إدارة الشؤون الزراعية 2019

كما موضح من الجدول رقم (4) اننا نجد ان المساحة المحمية زادت بنسبة 109% حيث كانت (249) هكتار في عام 2016 وأصبحت (520) هكتار في عام 2019.

جدول(4) يوضح المساحة المحصولية و إنتاج المحاصيل في البيوت المحمية خلال الفترة 2016 - 2019 م

المســـاحة (هكتـــار) : الإنتـــــاج (طـن)

المحـــاصيل	قبل الحصار		بعد الحصار					
	السنة 2016		السنة Year 2017		السنة Year 2018		السنة Year 2019	
	المســـاحة	الإنتـــاج	المســـاحة	الإنتـــاج	المســـاحة	الإنتـــاج	المســـاحة	الإنتـــاج
طماطم	39.3	5500.4	49.8	6977.9	57.6	8380.4	129.2	**19126.6**
فلفل حلو	19.7	984.6	19.8	989.4	31.3	1567.4	42.7	**2133.8**
شمام	4.0	320.2	3.6	484.5	5.5	438.5	13.4	**1070.9**
خيار	130.2	13016.8	119.4	11939.2	169.5	17531.1	235,7	**24920.9**
فاصوليا	23.3	934.0	27.8	1113.5	22.3	891.1	28.2	**1129.6**
خضروات أخرى	27.5	1106.5	29.2	1169.8	45.1	1749.9	71	**2844.5**
المجمـــوع	244	21862.6	249.7	22474.3	331.5	30558.5	520	51266.4

المصدر: وزارة البلدية والبيئة – إدارة الشؤون الزراعية 2019

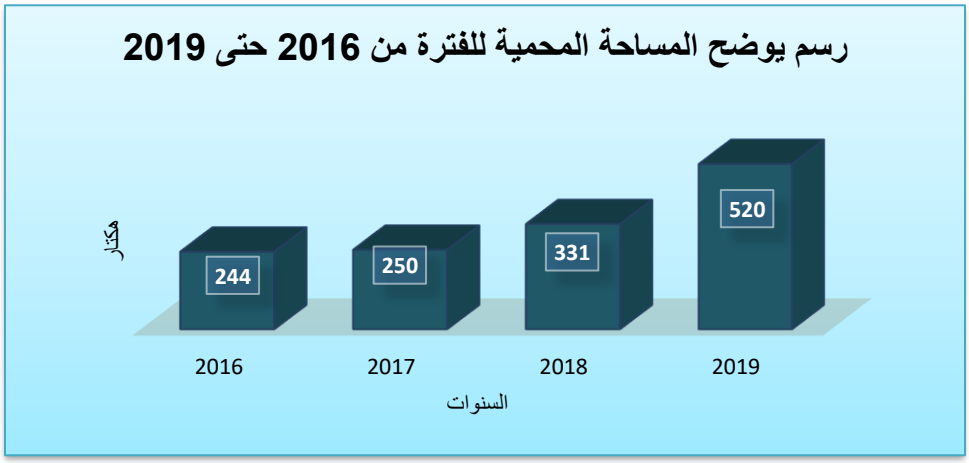

3.التطور في استغلال الموارد الزراعية المتاحة:

أ. الاراضي:

من الجدول رقم (5) يتضح لنا ليست كافة المزارع المسجلة في وزارة البلدية و البيئة هي مزارع نشطة او منتجة ولكن عدد منها لا يمارس العملية الانتاجية الزراعية مما يتضـــح لنا ان المزارع المنتجة لا تســـتغل كافة المســـاحة القابلة للزراعة وهناك أيضاً زيادة في عدد المزارع النشطة بنسبة 10% في عام 2014 مقارنة بعام 2019.

جدول رقم (5) استخدامات الأراضي الزراعية خلال الفترة 2014-2019 م

المساحة : هكتار

البيان	قبل الحصار					بعد الحصار
	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي المساحة القابلة للزراعة	65000	65000	65000	65000	65000	65000
عدد المزارع المسجلة	1282	1290	1307	1306	2012	1245
إجمالي المساحة الكلية في المزارع المسجلة	47116	47470	49877.7	49987.6	50346.0	50722,5
عدد المزارع النشطة	872	910	902	916	942	952
إجمالي المساحة القابلة للزراعة في المزارع المسجلة	28270	28482	29926.6	29992.3	30207.0	30433.5
إجمالي المساحة الكلية في المزارع النشطة	35862	36631	36426.2	36749.7	40690.0	41037.7
إجمالي المساحة القابلة للزراعة في المزارع النشطة	21517	21979	21855.7	22049.8	24414.0	24622.6
المساحة المحصولية للمحاصيل المكشوفة في المزارع النشطة	11030	11570	10777.1	11339.5	12872.0	12387.8
إجمالي المساحة المحصولية في المزارع النشطة	11217	11804.6	11021.1	11589.2	13203.4	12897.4
درجة التكثيف الزراعي %	52.1	53.7	50.4	52.6	54.0	52.4

المصدر: وزارة البلدية والبيئة - قسم الإحصاء والاقتصاد الزراعي 2019

.كما نلاحظ على الرغم من نقص عدد المزارع المسجلة الا ان هناك زيادة في المساحة القابلة للزراعة حيث كانت (11021.1) هكتار في عام 2016 و اصبحت (12897.2) هكتار في عام 2019 أي بمعدل زيادة 17% و يعزى ذلك الى اتجاه الدولة في دعم اصحاب المزارع للمدخلات الزراعية و تسهيل الحصول على قروض زراعية و فتح منافذ تسويقية لمنتج الزراعي المحلي .

كما نلاحظ ايضا ان درجة التكثيف الزراعي زادت بنسبة 4% حيث كانت 50.4% في عام 2016 وأصبحت 52.4% في عام 2019 (على اساس العلاقة بين المساحة المحصولية و المساحة القابلة للزراعة) و من المعروف انه كلما زادت درجة التكثيف زاد استغلال الاراضي الصالحة للزراعة.

من الجدول رقم (5) نجد ان المساحة القابلة للزرعة (24622.6) هكتار بينما نجد ان المساحة المحصولية (12897.4) هكتار في عام 2019 و يعني ذلك ان 52% من الاراضي القابلة للزراعة داخل المزارع تم استغلالها وان هناك 48% من المساحة لم يتم استغلالها فإنه يمكن زيادة المساحة المحصولية و زيادة الإنتاج و رفع نسبة الاكتفاء الذاتي و يعزى عدم استغلال كل المساحات لمحدودية المياه ارتفاع تكاليف الانتاج و قلة العائد من الانتاج الزراعي.

ب. حالة المزرعة :

جدول رقم (6) فئة المساحة المستغلة للزراعة عدد المزارع حسب حالة المزرعة خلال عام 2016 - 2018م

الفترة	السنة year	تسويقية Marketing	لا تسويق Not Marketing	مهملة Neglected
قبل الحصار	2016	364	538	395
بعد الحصار	2017	376	540	390
	2018	421	521	278
	2019	437	515	293

المصدر: نشرة استهلاك السلع الزراعية-ادرة الشؤون الزراعية- وزارة البلدية و البيئة

عدد المزارع حسب حالة المزرعة خلال الفترة من 2016-2019

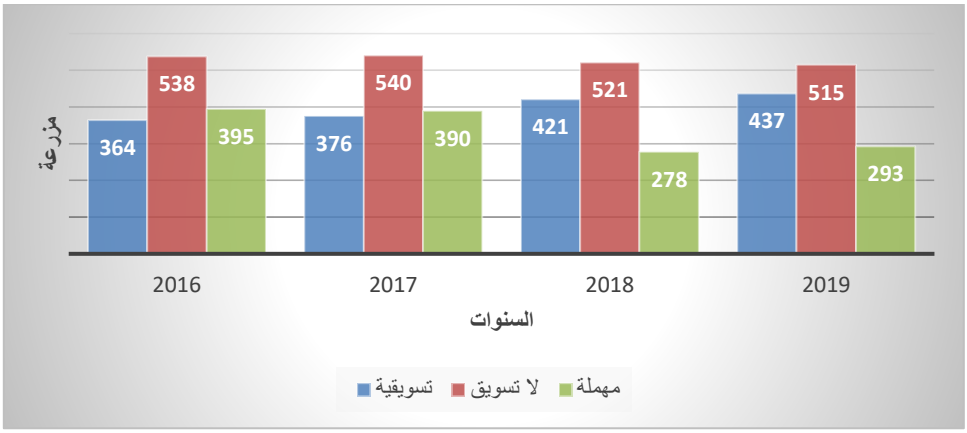

يلاحظ من الجدول رقم (6) نجد ان هناك تطور ملحوظ في عدد المزارع التسويقية خلال الفترة من قبل الحصار و بعد الحصار حيث انها زادت بنسبة 20% حيث كانت عدد (364) مزرعة في عام 2016 و أصبحت عدد (437) مزرعة في عام 2019. نتيجة الى فتح ساحات بيع المنتج المحلي و اطلاق عدد من البرامج التسويقية مثل (الخضروات القطرية المتميزة و مزارع قطر) بالتعاون مع وزارة التجارة و الصناعة و أخير تم اطلاق شركة محاصيل للتسويق و الخدمات الزراعية، و هذا شجع عدد كبير من المزارع الى العودة لإنتاج الخضروات و زيادة الاستثمار في هذه المزارع.

4.الانتاج المحلي:

نجد ان اجمالي الانتاج المحلي قد ارتفع من (58627) طن في عام 2016 الى (1055488) طن في عام 2019 و هذا الإنتاج يشمل مجموعة الخضروات و مجموعة اللحوم (بيضاء/حمراء) و مجموعة الفاكهة، مجموعة البيض، مجموعة البقوليات، مجموعة الالبان، مجموعة الزيوت ، مجموعة السكر، مجموعة الحبوب و مجموعة الاعلاف .

اما بشان انتاج الخضروات فنجد ان هناك زيادة في كمية انتاج الخضروات بعد الحصار حيث زاد الإنتاج بنسبة 72% حيث كان (53) الف طن في موسم 2016 و اصبح (91) الف طن في موسم 2019.

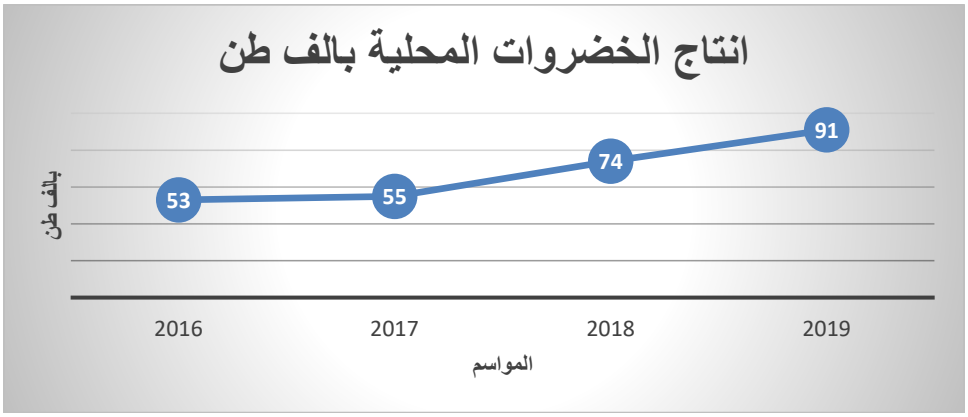

5. انواع الدعم الزراعي الذي تقدمة وزارة البلدية والبيئة بعد الحصار :

ساهمت الدولة بدعم القطاع الزراعي بحوالي (75) مليون ريال لمدة خمس سنوات بعد الحصار وتولت ادارة الشؤون الزراعية بوزارة البلدية و البيئة بوضع خطة متكاملة لدعم أصحاب المزارع ببيوت محمية بمختلف أنواعها و جميع مدخلات الانتاج الزراعي بهدف زيادة الإنتاج و ضمان استمرارية الإنتاج و زيادة العائد لأصحاب المزارع فنجد هناك كثير من صور الدعم وتتلخص كالآتي :

- **بند هبات و اعانات زراعية**:

عبارة عن دعم اصحاب المزارع المتميزة التي تعمل على المساهمة في الامن الغذائي ببعض المدخلات و مستلزمات الانتاج مثل (بذور عضوية – بيوت محمية – شبكات ري – مكائن قص الاعلاف – خلايا نحل).

- **الخدمات الزراعية**:

دعم هذه المزارع حسب نوعها ، حيث يتم دعم المزارع الإنتاجية بنسبة (50%) من الخدمات والمدخلات الزراعية التي تقدمها الإدارة. وبنسبة (75%) للمزارع الإنتاجية التسويقية وتتمثل في (بذور محسنة ، مبيدات حشرية و فطرية ، معدات زراعية (حراثة – تسوية).

- **القروض الزراعة**:

يقوم بنك قطر للتنمية وبالتنسيق مع إدارة الشؤون الزراعية بمنح قرض بقيمة (مليون) ريال قطري لكل مزرعة بفائدة (1%) لمدة (8) سنوات لغرض إنشاء بيوت محمية وشبكات ري.

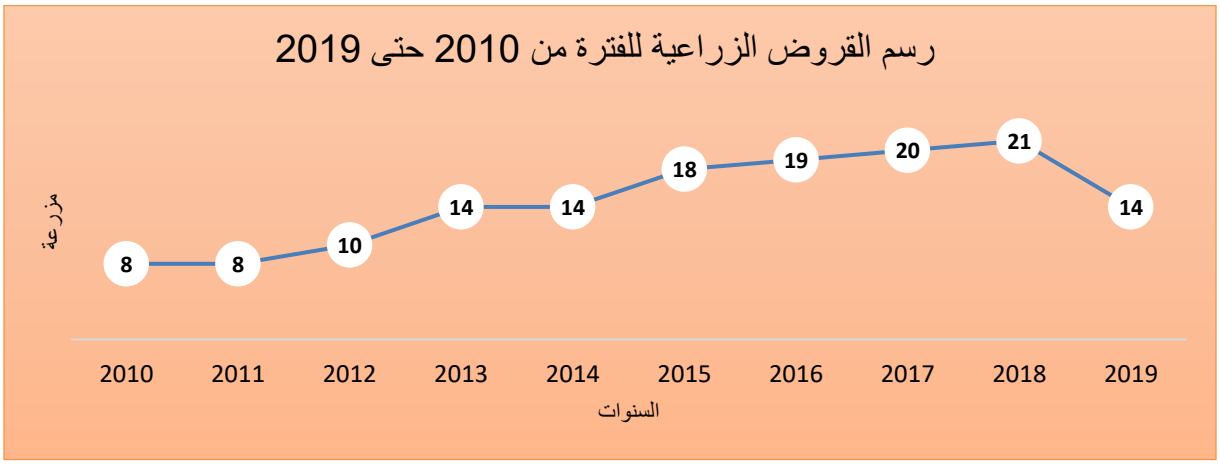

نلاحظ من الرسم البياني أعلاه ان عدد القروض الزراعية (النباتية) زادت بصورة واضحة بعد الحصار حيث وصل الى (21) قرض في عام 2018 ، ولكن نجد أنه انخفض في عام 2019 نسبة لقيام الدولة بتوزيع بيوت محمية بجميع أنواعها ومختلف مدخلات الإنتاج الزراعي . كما ان هناك القروض الخاصة بالصالات الزراعية التي تم اطلقها مؤخرا مستهدفا 50 مزرعة.

*** سيستمر الدعم خلال الأعوام 2020 – 2022 بالبيوت المحمية بمختلف أنواعها وجرارات صغيرة وخلايا نحل بجميع مستلزماتها و بذور و اسمدة ومبيدات و عبوات تسويق الخضروات و التمور و غرفة تجفيف التمور.**

6. تطور القطاع الزراعي (النباتي) :

في هذا الجزء سوف نتطرق لتطور الانتاج الزراعي من خلال الارقام القياسية الكمية للإنتاج الزراعي ويتضح من الجدول رقم (7) تطور الانتاج الزراعي في **دولة قطر خاصة بعد فرض الحصار** الذي كان دافعا قويا للتطور القطاع الزراعي و العمل على رفع نسبة الاكتفاء الذاتي على الرغم من التحديات التي تواجه هذا القطاع قبل الحصار

مثل قلة الاراضي الصحالة للزراعة و ندرة المياه و الظروف المناخية و يرجع هذا التطور الى الدعم الحكومي الذي تقدم الى هذا القطاع و الذي تم ذكره سابقاً.

تشير الارقام القياسية للإنتاج من خلال الاعوام المبينة في الجدول الى تطور الانتاج الزراعي (النباتي) لمختلف المنتجات، ولقد انعكس هذا التطور في كميات الانتاج الزراعي الذي تطرقت له الدراسة سابقا، على اجمالي قيمة الانتاج الزراعي كما هو موضح في الجدول رقم (7).

ونجد ان الانتاج الزراعي في دولة قطر يتصف بالتنوع، و يشمل محاصيل الحبوب كالقمح و الشعير، و الاعلاف الخضراء، و التمور و الفاكهة و انتاج مختلف الخضروات.

من الجدول رقم (7) نلاحظ ان الرقم القياسي للإنتاج الزراعي تطور من 2016 حيث كانت 310% و اصبح 381% في 2019 حيث بلغت نسبة زيادة 23%. و نجد ان مجموعة الخضروات قفزت بقوة في رفع نسبة الإنتاج حيث كانت 161% في عام 2016 قبل الحصار و أصبحت 275% بعد الحصار في عام 2019 حيث بلغت نسبة الزيادة 71%.

جدول رقم (7) الرقم القياسي للإنتاج الزراعي خلال لفترة 2016-2019م

سنة الأساس 2001 = 100

المحاصيل	قبل الحصار			بعد الحصار
	السنة 2016	السنة 2017	السنة 2018	السنة 2019
مجموعة الخضروات	**161**	**167**	**225**	275
طماطم	177	203	364	**394**
بصل	164	177	111	**175**
قرعيات	154	151	201	**266**
درنات (بطاطس)	435	653	106	**541**
خضر أخرى	161	162	177	**338**
مجموعة الحبوب	**20**	**20**	**59**	6
قمح	23	58	56	**5**
شعير	17	15	6	**6**
مجموعة الفاكهة	**218**	**218**	**45**	193
فاكهة	156	150	45	**95**
نخيل	220	214	221	**197**
مجموعة الأعلاف الخضراء	**374**	**414**	**487**	479
الرقم القياسي العام	310	339	409	381

المصدر: نشرة استهلاك السلع الزراعية-ادرة الشؤون الزراعية- وزارة البلدية و البيئة

7. قيمة الانتاج الزراعي:

من الجدول رقم (8) يتضح لنا ان قيمة الخضروات ارتفعت خلال الفترة من 2016-2019 حيث كانت (155) مليون و اصبحت (282) مليون أي انها زادت بنسبة 82% و لكن نجد انه نسبة مساهمة قيمة الخضروات في قيمة الكلية للإنتاج النباتي أيضا ارتفعت خلال نفس الفترة حيث كانت 23% قبل الحصار في عام 2016 و اصبحت 42% بعد الحصار عام 2019 ، اما بالنسبة للأعلاف فقد كانت قيمة الأعلاف (434) مليون في عام 2016 قبل الحصار و اصحبت (310) مليون في عام 2019 بعد الحصار حيث بلغت نسبة الانخفاض في قيمة الاعلاف 29% للقيمة الكلية في الإنتاج النباتي ، كما نجد ان مساهمة قيمة الاعلاف في القيمة الكلية لإنتاج النباتي انخفضت حيث كانت 65% في عام 2016و أصبحت 46% في عام 2019، ثم يليه الخضروات 42%، مما أدى ذلك الى الاهتمام الكبير لانتاج الخضروات على صالح المجموعات الأخرى.

جدول رقم (8)النسبة المئوية لقيمة الإنتاج من السلع الزراعية حسب المجموعة من 2016 -2019

القيمة : ألف ريال قطري

البند	بعد الحصار				قبل الحصار			
	2019		2018		2017		2016	
السلع	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
مجموعة الخضروات*	282386	42.2	343204	41.8	181393	9.5	155000	23.1
مجموعة الحبوب	3483.6	0.5	6664	0.8	3153.5	0.2	2972	0.4
مجموعة الفاكهة	74229.6	11.1	99693	12.1	106860	5.6	76718	11.5
مجموعة الأعلاف الخضراء	309600	46.2	371628	45.3	641418	33.7	434890	64.9
المجموع الكلي	669698.7	100	821189	100	932824.5	49	669580	100

*مجموعة الخضراوات (المكشوفة + بيوت محمية) **المصدر: نشرة استهلاك السلع الزراعية-ادرة الشؤون الزراعية- وزارة البلدية والبيئة**

8.التسويق الزراعي:

نظام تسويق المنتجات الزراعية في أي بلد يرتبط بالسياسات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، و التي تهدف لخدمة افراد المجتمع، ومن بين تلك السياسات سياسات الاكتفاء الذاتي و دعم الاسعار و الاستقرار السعري، و كذلك السياسات المتعلقة بمستلزمات الانتاج الزراعي ..... الخ. (ان الانتاج الزراعي بدولة قطر يتكون من انتاج القطاع الخاص و الشركات) .

وتنظيم تسويق المنتجات الزراعية بدولة قطر مبني على نشاط مشترك بين الدولة و القطاع الخاص(الشركة العربية لإنتاج الخضروات – نباتي- قطر – الرواسي - العالمية..... الخ). وبدراسة الاداء الحالي لأسواق المنتجات الزراعية يمكن اعادة تنظيمها، والمقاييس التي يمكن استخدمها في هذا المجال – الكفاءة السعرية الفنية، وعلى اساس العملية التسويقية من المفترض ان تكون متكاملة، و تقوم بإضافة المنافع المكانية و الزمانية و الشكلية المتعارف عليها للسلع

الزراعية، وتستهدف تلبية متطلبات المستهلكين . بالإضافة للقيام بالوظائف التسويقية الضرورية كالبيع والشراء وما يتعلق بهما. وكذلك و المهام الفيزيائية كالنقل و التخزين و الفرز و التدريج و التجهيز .... الخ. و ايضا التمويل و المعلومات التسويقية و التشريعات و القوانين.

ان تنفيذ و تحقيق الوظائف و المهام التسويقية وما تترتب عليه من تكاليف اضافية (التكاليف التسويقية) و من اجل تحقيق المنافع المذكورة اعلاه و التي تستهدف اشباع رغبات المستهلكين و من هنا فان معيار الكفاءة السعرية في اداء الوظائف التسويقية (التكاليف التسويقية التي يدفعها المستهلك) يشير الى ما اذا كانت النفقات المختلفة تغطي فقط التكاليف التسويقية التي يدفعها القائمون على العملية التسويقية، ام انه يوجد هامش ربح معقول، ام ان تلك النفقات تزيد عن التكاليف التسويقية بالإضافة لهامش الربح .... الخ وذلك حسب حالة السوق (وجود سوق احتكارية). و من المعروف ان نسبة النفقات تختلف تبعا للخدمات التي يطلبها المستهلك، و التي تتعلق بمستوى الطلب على المنتجات الزراعية و مستوى المعيشة و الدخل .... الخ.

ومن المقاييس التي يمكن ان تقاس بها كفاءة الاداء السوق، والهوامش و الفروق السعرية و هي الفرق بين قيمة الوحدة من السلعة عند مستويات مختلفة في المسالك التسويقية، او بمعنى اخر هو الفرق بين ما يستلمه المنتج و ما يدفعه المستهلك، او انه الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع للوحدة من السلعة من بداية المرحلة التسويقية حتى نهايتها.

بالنسبة لدولة قطر ، و على الرغم من صغر دولة قطر نجد ان الدولة اطلقت عدد من البرامج و المبادرات و أخيرا تم انشاء شركة محاصيل التي تقوم بشراء الخضروات من أصحاب المزارع و تتكفل الدولة بدفع الفروقات الاسعار.

*** البرامج و المبادرات**:

- **ساحات بيع الخضروات المحلية**:

تم افتتاح اول الساحات (المزروعة) عام 2012م بينما تم فتح الساحة الثانية (الخور والذخيرة) في 5 يناير 2013 و اخيرا تم فتح الساحة الثالثة (الوكرة) في 5 ديسمبر 2014 و الساحة ، تم انشاء ساحتين جديدتين بعد الحصار في منطقة (الشمال و الشحانية) و بذلك اصبح عدد الساحات(5) ساحات حتى 2019 و عدد المزارع المشاركة اكثر من 130 مزرعة و التي تهدف الى :

- تعريف المستهلك بقيمة وجودة الخضروات المحلية مما يخلق طلب متزايد عليها.
- زيادة الربحية لأصحاب المزارع من خلال قيام عدد من المزارع بتسويق انتاجها في الساحات بأسعار مناسبة
- اتاحة الفرصة للمزارع لتسويق انتاجها بدون دفع أي عمولات.
- تقليل الفاقد التسويقي نتيجة قرب المسافة بين المزارع والساحات.
- تنظيم عرض المنتج المحلي بين السوق المركزي وساحات المنتج الزراعي، الامر الذي كان له اثر ايجابي على تحسن سعر المزاد.
- تحسين التسويق المحلي للخضروات المحلية (الفرز و التدريج و التعبئة)، الامر الذي اعطى انطباع جيد عنها مما أدى الى زيادة الطلب.

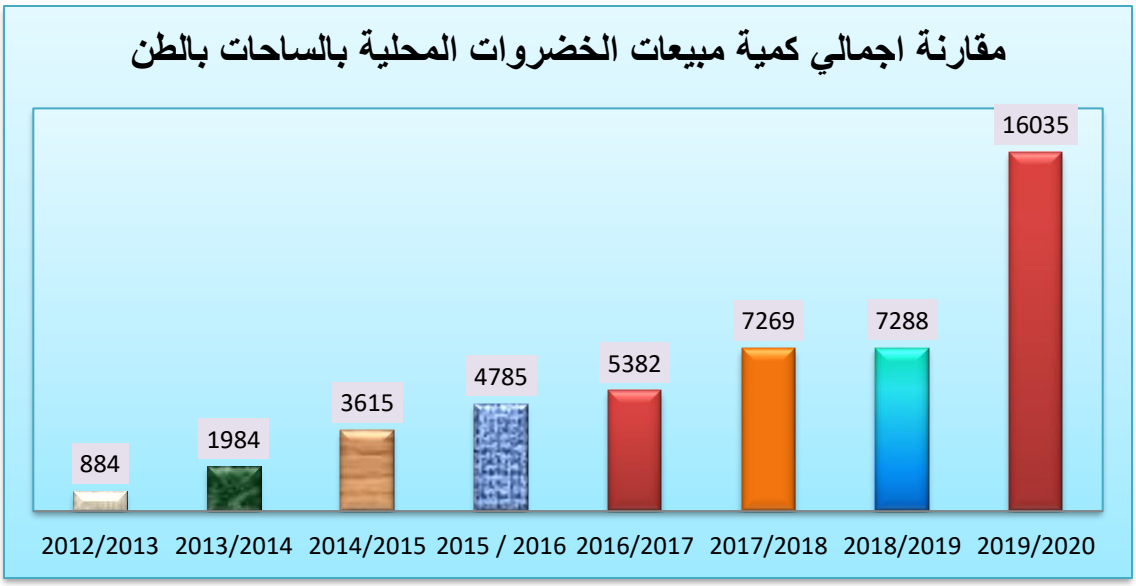

حققت الساحات كمية مبيعات الخضروات في ساحات المنتج الزراعي مبيعات قياسية غير مسبوقة بلغت **حوالي (16035) طن** منذ افتتاح الساحات من عام 2012 وحتى نهاية يونيو 2020 ، بمقارنة مبيعات ساحات المنتج الزراعي القطري تبين زيادة المبيعات خلال هذا الموسم بشكل ملحوظ مقارنة بمبيعات الساحات خلال جميع السنوات السابقة ، وبمقارنة متوسط المبيعات خلال هذا الموسم مقارنة بنظيره العام الماضي تبين زيادة كمية مبيعات الخضروات بحوالي 120 %، وذلك لان الساحات قد تم فتحها خلال جائحة كورونا على مدار الأسبوع.

- **برنامج تسويق الخضروات المميزة (المنتج المميز):**

تبنت إدارة الشؤون الزراعية برنامجاً لتسويق الخضروات القطرية المميزة وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة و الصناعة (ادارة التراخيص النوعية و مراقبة الاسواق).

يقوم البرنامج بالتنسيق مع المزارع المحلية لتسويق منتجاتها من الخضروات المميزة والتي تتصف بصفات تسويقية جيدة تضاهي الخضروات الاوروبية وذلك بالمجمعات التجارية الكبرى وبأسعار تختلف عن اسعار نشرة إدارة التراخيص النوعية ومراقبة الاسواق.

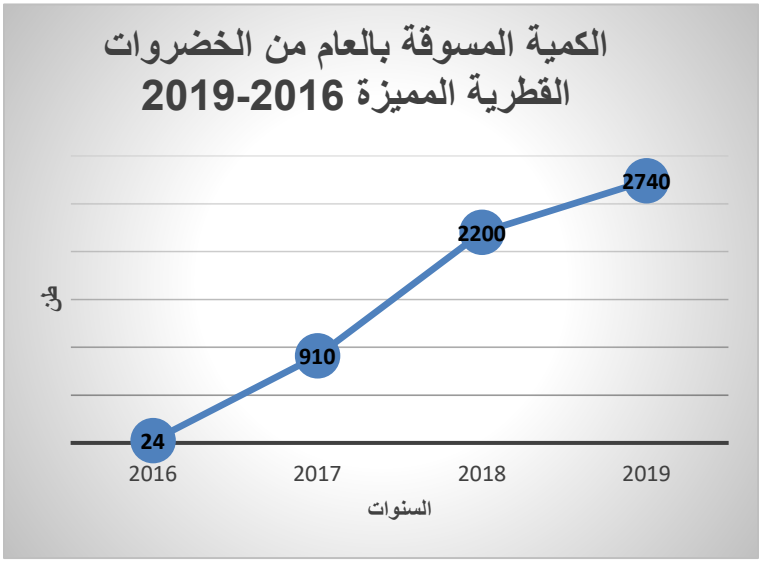

تم إطلاق البرنامج في ديسمبر 2016 بعدد (17) مزرعة، تم تدشين المرحلة الأولى لبرنامج تسويق الخضروات القطرية المميزة بصورة رسمية في يناير عام 2017 بمشاركة (17) مزرعة في مجمعات الميرة الاستهلاكية.

بعض الاشتراطات للمشاركة في البرنامج تسويق الخضروات المميزة أهمها :

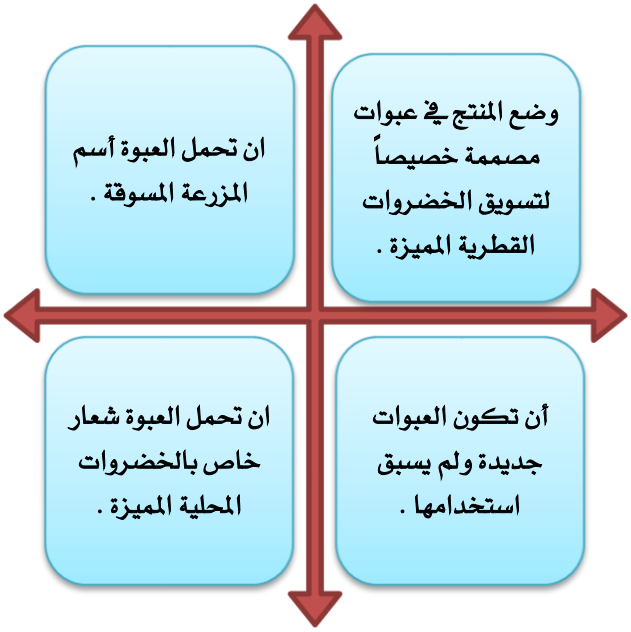

و بعد الحصار في نهاية عام 2017 تم تدشين برنامج تسويق الخضروات القطرية المميزة في كل من مجمعات الاستهلاكية (كارفور واللولو) وحاليا معظم المجمعات الاستهلاكية تسوق الخضروات القطرية المميزة وقد تجاوز عدد المزارع المشاركة في البرنامج حتى الان أكثر من (150) مزرعة.

- **مبادرة برنامج (مزارع قطر)** :

أطلقت وزارة البلدية والبيئة بالتعاون والتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة مبادرة مزارع قطر عام 2018.

تهدف المبادرة لدعم وتحفيز المنتج الزراعي المحلي، وذلك بإعطاء الأولية العرض والتسويق للمنتج الزراعي المحلي والذي يتميز بأنه طازج وجودته التي تفوق نظيره المستورد، حيث يشارك في مبادرة مزارع قطر كل مجمعات استهلاكية ومنها: الميرة، كارفور، اللولو، والتموين العائلي، اسبار،...الخ. حيث أبدت هذه المجمعات استعداداً كبيراً للمشاركة في المبادرة وإعطاء فرصة للمنتج الزراعي المحلي لمنافسة المستورد من الخضروات.

يتم تسويق الخضروات المحلية سائبة من دون عبوات بجودة عالية، و من المميزات هذا البرنامج زيادة عرض المنتج المحلي بالمجمعات الاستهلاكية و

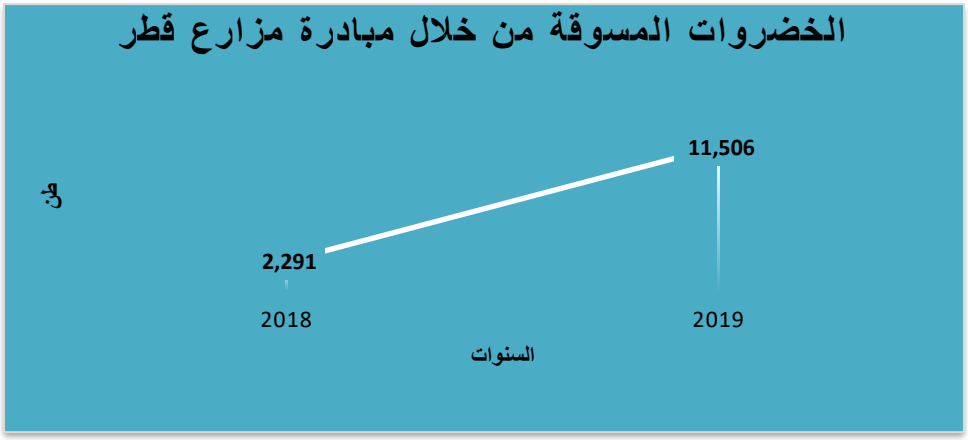

- **شركة التسويق الزراعي والخدمات (محاصيل)**:

ساهمت الدولة بدعم المزارع القطرية بمختلف أنواع المدخلات الزراعية فقد زاد الإنتاج و لكن كانت هناك بعض المعوقات التسويقية و منها عدم اتزان السوق المركزي للبيع الخضروات المحلية و قلة استيعاب المجمعات الاستهلاكية للخضروات المحلية و ضعف الإمكانيات التسويقية للمزارع، وقامت وزارة البلدية و البيئة بأنشاء مركز التسويق الزراعي والخدمات الزراعية الذي تم افتتاحه في يونيو 2018. وتهدف الشركة إلى زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي المحلي بهدف المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة، وذلك عن طريق دعم القطاع الخاص من خلال تسويق إنتاج المزارع وتقديم خدمات زراعية أخرى.

وقامت شركة محاصيل باستلام حوالي (17) الف طن من الخضروات و بمشاركة ما يزيد عن عدد (180) مزرعة خلال موسم 2020/2019، وقد كانت شركة محاصيل أحد أهم المنافذ التسويقية لأصحاب المزارع خلال جائحة كورونا (كوفيد- 19) حيث قامت باستلام جميع الخضروات من المزارع القطرية.

هذا العام تم اطلاق ضمان يتضمن هذا البرنامج الجديد تعاقد المزارع مع شركة محاصيل على عدد 12 نوع من الخضروات الأساسية وهي الطماطم، الخيار ، الفلفل الحلو ، الفلفل قرن الغزال ، الباذنجان ، الخس الروماني، الخس الأمريكي، الجلجلان، البقدونس، النعناع، البصل الأخضر، والشبت .

وتم التعاقد لهذا الموسم بين المزارع وشركة محاصيل بأسعار محفزة للمزارعين بحيث تضمن أفضل دخل للمزارع عند التعاقد لزراعة هذه المحاصيل، تم هذا الموسم ولأول مرة من خلال برنامج " ضمان " التعاقد على خضروات الدرجة الأولى والدرجة الثانية وبأسعار مميزة لكليهما.

وتضمن الوزارة للمزارعين من خلال هذا البرنامج متوسط أسعار تعاقد للخضروات الأساسية (حوالي 5 ريال / كجم)، وللورقيات (حوالي 6.5 ريال / كجم)، كما تضمن الوزارة " أسعار ضمان " ثابتة للدرجتين الأولى والثانية من الخضروات على مدار الموسم بغض النظر عن أسعار السوق.

- **مهرجان الرطب المحلي:**

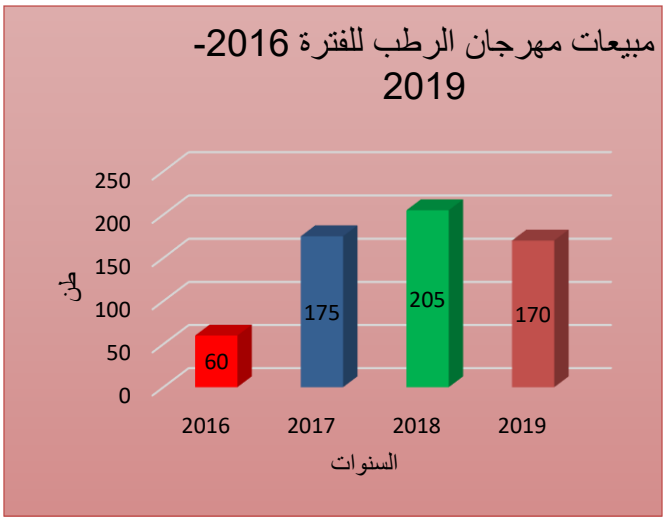

يقيم القطاع الزراعي بوزارة البلدية والبيئة بالتعاون مع سوق واقف، فعالية مهرجان الرطب المحلي ، ويأتي تنظيم هذا المهرجان في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه دولة قطر لدعم وتشجيع الإنتاج المحلي من كافة المنتجات الوطنية ومن بينها الرطب، وذلك بالتزامن مع موسم إنتاج الرطب في البلاد، وضمن الجهود الرامية لتحقيق الأمن الغذائي، والاهتمام والحرص على تطوير قطاع الزراعة بما فيها النخيل، ودعم أصحاب المزارع والمهتمين بزراعة أشجار النخيل و منتجاتها، والارتقاء بأصناف التمور بالدولة إلى مزيد من التميز والمنافسة محليا ودوليا، وترسيخ مثل هذه الفعالية كمناسبة سنوية لتبادل الخبرات الفنية بين اصحاب المزارع.

وزاد الاهتمام بمهرجان الرطب خاصة بعد فرض الحصار الجائر على دولة قطر و اصبح منفذا مهما لأصحاب المزارع و نلاحظ انه انخفض في عام 2019 نسبة لانخفاض أيام المهرجان .

- **معرض التمور المحلية:**

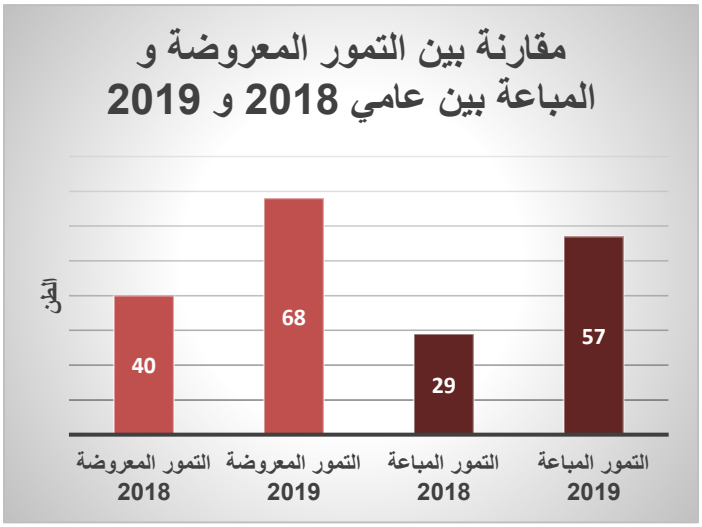

تقوم ادارة الشؤون الزراعية بتنظيم معرض التمور المحلية بالتعاون مع سوق واقف لدعم وتشجيع الإنتاج المحلي التمور المغلفة و غير المغلفة، وذلك بالتزامن مع موسم إنتاج التمور المجففة في البلاد، وضمن الجهود الرامية لتحقيق الأمن الغذائي، والاهتمام والحرص على تطوير قطاع الزراعة بما فيها النخيل، ودعم أصحاب المزارع والمهتمين بزراعة النخيل من خلال فتح نوافذ للبيع المباشر، والارتقاء بأصناف التمور بالدولة إلى مزيد من التميز والمنافسة محليا ودوليا، يتم عرض واسع لجميع أصناف التمور المحلية ، وكذلك عرض بعض المنتجات الغذائية التي تدخل التمور في إنتاجها، إضافة إلى كل ما يتعلق بتجارة وصناعة التمور.

مقارنة الأسعار الخضروات المحلية مع المستوردة بعد الحصار

جدول رقم (9)مقارنة اسعار الجملة لأهم انواع الخضراوات المحلية والمستوردة في سوق الدوحة المركزي2019 (ألف ريال / طن)

الشهور/ Months	الطماطم		الكوسا		الخيار		الباذنجان	
	محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد	محلي	مستورد
يناير	3.7	3.1	4.1	6.5	4.4	3.6	1.8	3.9
فبراير	2.9	2.7	4.8	6.9	3.2	2.9	1.5	4.2
مارس	2.8	2.8	4.1	4.5	2.6	2.6	1.9	4
أبريل	2.3	3	1.2	6.1	2.3	2.9	2	3.9
مايو	2.2	3.2	3.6	5.3	3.2	2.9	2.9	3.7
يونيو	3.3	3.6	4.2	7.7	4.7	3.5	2.7	4.3
يوليو	2.9	3.3	3.9	7.2	3.1	3	2.2	3.6
أغسطس	2.2	3.2	3.1	6.8	2.8	3.4	2.2	3.7
سبتمبر	2	3	4.3	7.2	4.1	4.2	3	3.8
اكتوبر	2	3.2	2.6	6.8	2.2	3.7	2.9	3.2
نوفمبر	3.4	3.8	3.1	7	3	3.1	1.6	3.2
ديسمبر	2.5	3.5	3.2	9.7	2.6	2.9	1.3	2.6
المتوسط العام	**2.8**	**3.2**	**3.9**	**6.6**	**3.1**	**3.3**	**1.9**	**3.6**

المصدر: نشرة استهلاك السلع الزراعية-ادرة الشؤون الزراعية- وزارة البلدية و البيئة

الجدول رقم (9) يوضح اسعار الجملة بين المنتجات المحلية و المنتجات المستوردة ، على سبيل المثال في الطماطم نجد ان في شهر مارس (تعتبر ذروة الانتاج) ان سعر الطماطم المحلية كان 2.8 ريال/كجم بينما سعر الطماطم المستوردة كان 2.8 ريال/كجم و هذا يشير الى ان المنتج المحلي اصبح ينافس المستورد و أدى الى انخفاض سعره عن المواسم السابقة.

كما يوضح ايضا الاختلاف بين اسعار الكوسا المحلية و اسعار الكوسا المستوردة ، على سبيل المثال نجد في شهر نوفمبر (تعتبر ذروة الانتاج) ان سعر الكوسا المحلية 3.1 ريال/كجم و سعر الكوسا المستوردة 7 ريال/كجم و هذا يشير الى ان المنتج المحلي اقل من المستورد بنسبة 126% و نجد ان هناك العديد من القرارت التي شجعت أصحاب المزارع على زيادة الانتاج.

ايضا نجد اختلاف بين اسعار الخيار المحلية و اسعار الخيار المستوردة، على سبيل المثال نجد ان في شهر مارس (تعتبر ذروة الانتاج) ان سعر الخيار المنتجة محليا 2.6 ريال/كجم و بينما كان سعر الخيار المستوردة 2.6 ريال/كجم هذا يشير الى ان المنتج المحلي اصبح ينافس المستورد و أدى الى انخفاض سعره عن الموسم السابقة.

و اخيرا نجد ان هناك اختلاف في اسعار الباذنجان المحلية و اسعار الباذنجان المستوردة، على سبيل المثال في شهر مارس (تعتبر ذروة الانتاج) ان سعر الباذنجان المنتجة محليا 1.9 ريال/كجم و بينما سعر الباذنجان المستوردة 4 ريال/كجم اي بزيادة تقدر بحوالي 110% و ذلك لتوفر الإنتاج من الباذنجان المحلي بكميات كبيرة و اصبح متور على مدار العام.

و علي ضوء الزيارات الميدانية للمزارع، و بناء على ما تم تحليله من بيانات خاصة بالسلع المنتجة بدولة قطر يمكن تحديد الملامح التالية للسياسة السعرية و التسويقية الزراعية:

1- ان دور الدولة يرتكز في مجال تشجيع الانتاج الزراعي على دعم مستلزمات الانتاج و تحسين البيئة التحتية و تسهيل عملية التبادل بين المنتجين و المستهلكين، و ان سياسة تسعير المنتجات الزراعية بالسوق المركزي تقوم على اساس تحديد متوسط السعر و اضافة هامش ربح للتجار المفرق.

2- لوحظ ايضا عدم وجود جهاز فعال يعمل على نشر المعلومات والبيانات التسويقية على المنتجين. وأهمية المعلومات التسويقية مهمة من اجل اتخاذ القرار التسويقي. وغياب تلك المعلومات يتيح للبعض استغلال المتعاملين في السوق على اساس انهم يستطيعون مسبقا معرفة ما يتعلق بتسويق السلع وبالتالي ممارسة الاحتكار والتنافس لصالحهم.

3- عدم وجود مؤسسات التمويل اللازمة التي تعمل على تمويل المراحل التسويقية المختلفة و التي تعمل على تطوير المنظومة التسويقية.

4- عدم اتباع نظام التدريج و التصنيف للمنتجات الزراعية. الامر الذي كان سيعود بالفائدة على المنتج و المستهلك.

5- عدم وجود دراسات تتعلق بتكاليف الانتاج الفعلية مما يسهل تحديد الهوامش التسويقية للسلع المتداولة .

6- عدم فعالة المراقبة داخل التسويق لمنع الغش الو التشويش(خلط المنتجات المحلية بالمستوردة).

9. نسبة الاكتفاء الذاتي:

استهلاك الغذاء:

الجدول رقم (11) نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي للخضروات ارتفعت لتصل 19.3% في عام 2019 حيث كانت قبل الحصار 12.3% في عام 2016 مما أدى ذلك لاهتمام الدولة بشان القطاع الزراعي و تقديم الدعم و التمويل لأصحاب المزارع ، اما الفواكه نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي انخفضت الى 9% في عام 2019 حيث كانت 11.2% في عام 2016 . كما نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم ارتفعت الى 9.5% في عام 2014 حيث كانت 8.5% في عام 2014. اما فيما يخص مجموعة الاسماك فنجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي ارتفعت الى 32.3% في عام 2019 حيث كانت 13.1% في عام 2016. و نظرا الى مجموعة الاعلاف نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي في الاعلاف ارتفعت الى 71.5% في عام 2019 بعد الحصار و قد كانت 12.3% في عام 2016 قبل الحصار أي ارتفعت بنسبة 481%، و اخيرا نجد ان نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ارتفعت بنسبة 336% حيث كانت 6.7% في عام 2016 و أصبحت 29.2% في عام 2019م.

و من الجدول رقم (10) نجد ان هناك ارتفاع واضح نسبة الاكتفاء الذاتي للطماطم بعد الحصار حيث كانت 18% في عام 2016 و أصبحت 35% بعد الحصار في عام 2019، و أيضا نجد ان هناك زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الكوسا بعد الحصار حيث كان 33% في عام 2016 و أصبحت 68% في عام 2019، كما نجد أيضا ان هناك زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الخيار بعد الحصار حيث 52.2% في عام 2016 و أصبحت 66% في عام 2019، اما بشان الفلفل فقد ارتفعت من 7.3% في عام 2016 الى 13% في عام 2019 و أخيرا محصول الباذنجان فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من 22.2% في عام 2016 الى 44% في عام 2019.

جدول رقم (10)الإنتاج المحلي ونسبة الاكتفاء الذاتي لاهم الخضروات في دولة قطر خلال الفترة من 2016-2019

الصنف	نسبة الاكتفاء الذاتي			
	قبل الحصار		بعد الحصار	
السنوات	2016	2017	2018	2019
الطماطم	18	30.2	34.9	35
الكوسا	33	50.6	17.7	68
الخيار	52.2	61.5	54.6	66
الفلفل	7.3	9.4	9.8	13
باذنجان	22.2	37.4	28.7	44

المصدر: نشرة استهلاك السلع الزراعية-ادرة الشؤون الزراعية- وزارة البلدية و البيئة

جدول (11) الإنتاج المحلي ونسبة الاكتفاء الذاتي والمتاح للاستهلاك من السلع الغذائية حسب المجموعة خلال الفترة 2016-2019

السلع	قبل الحصار						بعد الحصار					
	2016			2017			2018			2019		
	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج المحلي Local	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج المحلي	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
مجموعة الخضروات	53599	435583	12.3	55579	338803	16.4	74650	512863	17.5	91470	474180	19.3
مجموعة الحبوب	58627	893080	6.7	57422	817398	7.0	57059	1013910	5.6	56693	1122146	0.1
أ - الاستهلاك الآدمي	1844	692891	0.3	2573	410644	0.6	3106	586720	0.5	1980	560218	0.1
ب- الاستهلاك الحيواني	56783	200189	28.4	54849	406754	13.5	53953	431640	12.5	54713	507603	10.7
مجموعة الفاكهة	29795	265962	11.2	28975	221651	13.1	29277	274004	10.7	26400	288833	9.1
مجموعة البقول	0	49093	0.0	0	51833	0	0	40070	0.0	0	43029	0
مجموعة لحوم حمراء	25989	218732	11.9	9599	72986	13.2	9828	83462	11.8	10093	144144	7.0
مجموعة لحوم دواجن	14513	51575	28.1	15206	159611	9.5	26208	150341	17.4	26826	159992	16.8
مجموعة الأسماك	4962	37762	13.1	15338	48426	31.7	14665	49243	29.8	16938	52382	32.3
مجموعة البيض	62061	231946	26.8	5753	42412	13.6	8372	44387	18.9	7943	50383	15.8
مجموعة الألبان	0	88912	0.0	56146	209458	26.8	226408	334412	67.7	199926	274481	72.8
مجموعة السكر والسكريات	0	69812	0.0	0	79210	0	0	70824	0.0	0	58688	0
مجموعة الزيوت والدهون	249545	2342457	10.7	0	72933	0	0	69149	0.0	0	76850	0
الأعلاف الخضراء	53599	435583	12.3	534515	878060	60.9	629878	1377223	45.7	619199	865674	71.5
المجموع /النسبة	58627	893080	6.7	778553	2992781	26.0	1076516	3107856	34.6	1055488	3610782	29.1

المصدر: نشرة استهلاك السلع الزراعية-ادرة الشؤون الزراعية- وزارة البلدية و البيئة

10.التوصيات:

وفي ضوء النتائج السابقة فأن الدراسة توصي بما يلى :

1. على متخذي القرار العمل على تشـــجيع أصـــحاب المزارع بأهمية زراعة الخضـــروات وتقديم الدعم المناســـب لهه المزارع لتحفيزها للاستثمار في مجال انتاج الخضروات المحلية.
2. زيادة الجهود المبذولة من قبل إدارة الشؤون الزراعية في مكافحة الاصابات الحشرية والفطرية وضرورة الاهتمام بتوفير مبيدات فعالة وامنة لمحاصيل الخضر والتمور وخاصة سوسة النخيل.
3. العمل على دراسة التكاليف الإنتاج للخضروات كي تساعد على تحديد هامش الربح لكل من المنتجين والتجار.
4. تشجيع التعامل المباشر بين المنتج والمستهلك النهائي ويمكن ذلك من خلال التوسع في تطوير ساحات المنتجين.
5. تطوير وتنظيم الاسواق المختلفة (الجملة – المفرق) وذلك من خلال اقامة الاسواق المتكاملة.
6. انشاء قاعدة بيانات شاملة ودقيقة وخاصة المعلومات المتعلقة بالجانب التسويقي، وذلك لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار.
7. زيادة مجالات التمويل الميسر للمنتجين.
8. اقتراح إيجاد سوق للعمالة المتنقلة لتوفير عدد العمال الكافي خلال الموسم الزراعي.
9. تثبيت سعر الخضروات المستوردة خلال ذروة الانتاج لتحسين الاسعار المحلية وضمان استمرارية الإنتاج او تقليل استيراده.
10. استمرار تقديم الدعم لأصحاب المزارع من اجل زيادة الإنتاجية واستمرارية الإنتاج على مدار العام.
11. التوسع في زراعة الاعلاف الخضراء بمياه الصرف الصحي المعالج ودعم المزارع العاملة في هذا المجال لتعويض أي نقص في انتاج الاعلاف بالدولة.
12. العمل على تقليل الفاقد الزراعي و خاصة في الخضروات.
13. تطبيق المواصفات القياسية للمنتجات النباتية المستوردة.